المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة

غزة ما بعد العدوان وبدائل حماس المتوقعة

عدنان عبد الرحمن أبو عامر | ديسمبر 2014

غزة ما بعد العدوان وبدائل حماس المتوقعة

سلسلة: تقييم حالة

عدنان عبد الرحمن أبو عامر | ديسمبر 2014

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2014

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحة، قطر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدّمة 1

مستقبل المصالحة الهشة 1

التصعيد مع إسرائيل 6

القطيعة مع مصر 10

خاتمة 13

مقدّمة

ما لبث قطاع غزة أن خرج من الحرب الإسرائيلية الأخيرة حتى دخل في إشكاليات داخلية وخارجية ربما لا تقل قسوة وتكلفة عن هذه الحرب المدمرة، وبخاصة أنّ هذه الإشكاليات طالت جميع جوانب حياة الفلسطينيين في القطاع الذين باتوا يعيشون أوضاعًا صعبة جدًا، ولم تختلف كثيرًا عن الظروف التي عرفوها قبل الحرب. ومما زاد من معاناة الفلسطينيين المتواصلة في غزة أنها أضحت ذات أبعادٍ سياسيةٍ بامتياز، وإن اتخذت لبوسًا قانونيًا أو إنسانيًا أو اقتصاديًا. لكن النتيجة النهائية أنّ غزة ذاهبة نحو انفجار الموقف من جديد، من دون إمكانية التنبؤ بمآلات هذا الانفجار وطبيعته واتجاهه والنتائج المترتبة عليه.

وما يزيد من الأوضاع الحرجة في قطاع غزة وانعكاساتها السلبية على الفلسطينيين، أنّ مصدرها ليس طرفًا واحدًا بعينه، بل هي أزمة متعددة المصادر: فلسطينية داخلية، وإسرائيلية خارجية، ومصرية إقليمية، وكل طرفٍ يعمل لحسابات مختلفة، وربما يكون ثمة اتفاق عليها. ويحاول هذا التقييم استشراف الواقع في قطاع غزة على المديين المنظور والمتوسط، في ضوء تسارع الأحداث فيه، من خلال سلوك الأطراف الفاعلة والتطورات المتلاحقة.

مستقبل المصالحة الهشة

يتضح للفلسطينيين في غزة يومًا بعد آخر أنّ المصالحة التي تمّ توقيع اتفاق بشأنها بين حركتي فتح وحماس أواخر نيسان/ أبريل 2014، وأسفرت عن تشكيل حكومة التوافق الوطني أوائل حزيران/ يونيو، لم تقدِّم لهم حلولًا للكوارث التي يعيشونها منذ فرض الحصار الإسرائيلي على غزة أواسط عام 2007، بل اتسم أداؤها بالسلبية في أحسن الأحوال، وربما بالتواطؤ في إدامة هذه المشاكل.

وقد انخفضت نسبة الرضا عن أداء حكومة الوفاق بين الفلسطينيين من 46% أواخر آب/ أغسطس

الماضي، إلى 36% أوائل تشرين الأول/ أكتوبر، مع أنّ نسبة الثقة فيها بلغت 61% قبل خمسة أشهر، أي بعد تشكيلها بقليل. ولذلك أيّد 57% من الفلسطينيين تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤلفة من قادة وسياسيين من الأحزاب الرئيسة[1].

ولعلّ ما يثير سخط الفلسطينيين في القطاع أيضًا أنّ هذه الحكومة لم تعقد أيًا من اجتماعاتها في غزة، باستثناء اجتماعٍ واحدٍ في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر الماضي قبيل انعقاد مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة. وعدَّ الفلسطينيون ذلك رغبةً آنيةً مؤقتةً من الحكومة للحصول على شرعية تمثيلها للمنكوبين في غزة، ممن سيتم إعادة إعمار منازلهم المهدّمة، وهو ما جرى فعلًا من خلال حصولها على تعهدات بما يزيد على خمسة مليارات دولار.

لكن المؤشر الأكثر وضوحًا في إمكانية ذهاب الأمور إلى خط "اللارجعة" في اتفاق المصالحة، ما تردّد مؤخرًا عن عزم كتلة حماس البرلمانية في المجلس التشريعي حجب الثقة عن حكومة التوافق، ومن ثم إسقاطها، على الرغم من أنّ الثابت أنّ هذه الحكومة ذاتها لم تنل ثقة المجلس من الأساس، باتفاق الجانبين فتح وحماس، على اعتبار أنها حكومة مؤقتة وفق مهمات محددة بستة أشهر، وتنتهي مع أواخر عام 2014.

ومع أنّ الخطوة التي كان سيقدم عليها نواب حماس في غزة رمزية أكثر من كونها فعلية؛ لأنّ معظم الكتل البرلمانية رفضت الدعوة للمشاركة في الجلسة، فإنها كانت كفيلة بتفجير الموقف الداخلي في غزة، ويمكن أن تجعل حكومة التوافق تتنصل من المسؤوليات البسيطة التي تقوم بها تجاه غزة[2].

من جهتها، لا ترى السلطة الفلسطينية نفسها – كما يبدو – في عجلة من أمرها للمساهمة في حلّ مشاكل غزة، كونها ترى ذلك إنقاذًا لحماس من ورطتها المتفاقمة، وتجعل حكومة التوافق تقوم بالحد الأدنى من خدماتها الإدارية تجاه القطاع، حتى إنّ السلفة المالية التي قُدمت إلى 27 ألف موظفٍ مدني في غزة بقيمة 1200 دولار لكلٍ منهم، جاءت من قطر، وليست من خزينة السلطة الفلسطينية.

---

[1] المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، 2014/9/29:
http://www.pcpsr.org/ar/node/497

[2] "مصادر: الكتل البرلمانية رفضت دعوة حماس لعقد التشريعي وحجب الثقة عن الحكومة"، جريدة **القدس**، 2014/11/20:
http://www.alquds.com/news/article/view/id/533622

وترى الحكومة في رام الله أنها ليست ملزمة بدفع مستحقات مالية ونفقات تشغيلية لوزارات لا تسيطر عليها في غزة، كما صرّح رئيسها رامي الحمد الله حين أعلن مؤخرًا أنّ حماس هي السلطة الفعلية الأمنية في قطاع غزة، ولا يمكن للحكومة العمل في ظل الوضع الأمني المتوتر هناك. وقد دفع هذا حماس لنفي أي علاقة لها بالأجهزة الأمنية في غزة، داعية الحمد الله لممارسة مهماته، والتوقف عن التهرب من القيام بمسؤولياته[3]. كما ساهم حديث الحمد الله عقب التفجيرات التي شهدتها غزة في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي أمام منازل عدد من أعضاء حركة فتح وقادتها في غزة، واتهام فتح لحماس وجهازها الأمني بتنفيذ التفجيرات والتخطيط لها، ساهم ذلك في صبّ مزيدٍ من الزيت على نار التوتر الفلسطيني القائم، على الرغم من نفي حماس واستنكارها التفجيرات وتعهدها بملاحقة المتهمين.

وربما يخفّف من توتر الأوضاع الفلسطينية الداخلية الاتصال النادر الذي تم في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر بين إسماعيل هنية ورامي الحمد الله، للتباحث في قضايا غزة، وإيجاد حلول لمعاناتها المتفاقمة، من دون توافر ضمانات بأن تسفر هذه الخطوة عن نتائج ميدانية يلمسها الفلسطينيون.

ولذلك يبدو أفق مستقبل غزة في ظل المصالحة مؤلمًا، لأنّ كثيرًا من متطلبات الفلسطينيين فيها مرتبطة ومرهونة بنجاحها، وليس أدلّ على ذلك من موضوع إعادة الإعمار؛ إذ حصلت الحكومة على تفويض فلسطيني وإقليمي ودولي بأن تشرف على إعادة الإعمار بجميع مراحله؛ ما يعني أن تبقى عشرات الآلاف من العائلات مشردة في العراء ومراكز الإيواء إلى أن تستقر العلاقة بين حماس وفتح، وهو ما يبدو غير ممكن في المدى المنظور.

وثمة مستجد ميداني آخر سيؤثر سلبيًا في مسيرة المصالحة القائمة، وسيلقي بظلاله على الواقع في غزة، ويرتبط بالملاحقة التي يتعرّض لها عناصر حماس وكوادرها في الضفة الغربية على أيدي الأجهزة الأمنية الفلسطينية بسبب قيامهم بسلسلة من الفعاليات الشعبية تضامنًا مع الأحداث الدائرة في القدس؛ إذ تخشى السلطة الفلسطينية أن يتجه مسار هذه المظاهرات ضدها، ومن ثمّ، تقوم بحملات اعتقال واستدعاء للعشرات من أنصار حماس.

---

[3] جاء ذلك خلال لقاء تلفزيوني مع قناة **الجزيرة** مساء يوم 2014/11/21:
http://www.aljazeera.net/reportslibrary/pages/6cfff476-53d9-4a2d-8fe3-3d52a226b337

وثمة حديث يسود في غزة بأنّ حماس تدرس خيارات عدة من أجل الخروج من عنق الزجاجة من دون توضيح طبيعتها. ولكنّ المؤكد أنها ترى الوثاق يشتد حول عنقها بعد تزايد معاناة الفلسطينيين في القطاع؛ إذ لم يسفر الجهد بعد الحرب الأخيرة عن نتائج ملموسة تعوض ما قدموه من تضحيات جسام. وتبحث حماس عن حلول عملية للتغلب على المشاكل التي تعانيها غزة في ظل تقصير حكومة التوافق تجاه القطاع، ومن بينها البحث عن قناة اتصال رسمية وجادة مع الرئيس محمود عباس لإلزام الحكومة بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، والقيام بواجبها تجاه قطاع غزة.

ومما يرشح من نقاشات تجريها حماس في صفوفها القيادية، ومع بعض القوى المقرّبة منها، وعدد من النخب السياسية، أنها عازمة على طرح جملة من الخيارات والسيناريوهات لمواجهة الوضع المتأزم في غزة، من بينها:

1. تشكيل حكومة بديلة إذا استمر تقصير الحكومة الحالية، مع أنّ الحركة أعلنت أنها تستبعد مثل هذا الخيار، ولكنها لم تلغه كليًا[4].

2. التوافق على إنشاء إدارة موسعة لقطاع غزة مكونة من كفاءات إدارية مشهود لها بالكفاءة، تكون من التكنوقراط وغير مسيسة، وتمتلك القدرة على التواصل مع الإسرائيليين والمجتمع الدولي.

3. خيار يشبه "تجرع السم"، ويتمثل بإحلال محمد دحلان محل محمود عباس، عبر التحالف معه وإدارة ظهرها للأخير، وبخاصة أنّ دحلان – كما ترى حماس – يمتلك عاملين يفتقدهما عباس، وهما: النفوذ الشعبي والجماهيري في أوساط فتح داخل قطاع غزة، وشبكة العلاقات الإقليمية الواسعة، ولاسيما مع مصر التي تناصب حماس العداء في الفترة الأخيرة.

ومن المهم في هذا الشأن الإشارة إلى أنّ مستقبل المصالحة الفلسطينية مرتبط بتطورات داخلية في فتح، والتي تشهد استقطابًا حادًا في الآونة الأخيرة وهي تحضّر لانعقاد مؤتمرها العام السابع قريبًا؛ إذ تنقسم الحركة إلى فريقين في كيفية التعامل مع ملف غزة:

---

[4] "حماس تنفي بشدة نيتها تشكيل حكومة بديلة عن الوفاق الوطني بغزة"، **سما الإخبارية**، 2014/11/23:
http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=219483

1. الفريق الأول، يرى أنّ غزة – ويشمل ذلك حماس وفتح – باتت تمثّل عبئًا على السلطة الفلسطينية، سياسيًا وماليًا وإداريًا، ومن ثمّ هناك أهمية لاتخاذ قرار مصيري نهائي يتمثّل بأن تأتي حماس للمصالحة من دون أي اشتراطات، وتقوم السلطة بتسلّم غزة كاملة، وتجرّد كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحماس، من سلاحها. ويميل الرئيس عباس إلى هذا الموقف، في ضوء ما يراه من أزمة خانقة تحيط بحماس، وليس هناك من توقيت أفضل لانتزاع هذا التنازل منها.

2. الفريق الآخر، يعتقد أنّ غزة هي الشق الثاني من "الوطن" الذي حدده اتفاق أوسلو، ولا معنى للمشروع الوطني الفلسطيني من دون غزة، بما في ذلك حركة حماس، ولا بد من بذل الجهد الحثيث لاستيعاب الحركة في مؤسسات السلطة وأجهزتها، حتى لو بدت الظروف معقدة، والتطورات غير مساعدة. ولا يزال لهذا الفريق نفوذ داخل اللجنة المركزية في فتح، ولو كان متواضعًا.

وقد اتضح أنّ حماس تفضّل التمديد للحكومة القائمة حاليًا التي انتهت فترتها في 2 كانون الأول/ ديسمبر، في ظل ضيق خياراتها الداخلية، مع الضغط عليها لتجاوز حالة التلكؤ والتباطؤ في تقديم خدماتها للفلسطينيين في غزة. وعلى الرغم من مرور أيام على التمديد لها، فإنّ سلوك الحكومة ما زال على حاله في عدم إبداء حدٍ أدنى من المسؤولية تجاه غزة، كما تقول حماس، وبدأ الجانبان في غزة ورام الله حملات إعلامية دعائية حول تدهور الوضع في غزة.

وفي كل الأحوال، وإلى أن تتضح الظروف الداخلية لأي من الخيارات السالفة الذكر، تبقى حماس – كما تعلن – ملتزمة المصالحة وشروطها، وتعلن مطالبتها المتكررة لحركة فتح بتطبيق ما تم الاتفاق عليه، وعدم التسويف. وفي الوقت ذاته، توجه سهام انتقاداتها إلى أداء حكومة التوافق التي لم تقدم أي شيء لقطاع غزة، وإلى أداء الرئاسة التي تتعامل بطريقة فئوية، وتقسم الشعب الفلسطيني بين غزاوي وضفاوي، وفتحاوي وحمساوي، وتشدد الحصار، وتمنع عملية إعادة الإعمار، وهو سلوك لا يساعد كثيرًا في واقع الحال المزري في غزة، باستثناء إبراء الذمة أمام الفلسطينيين الذين يحمّلون جميع الأطراف مسؤولية ما آل إليه وضعهم، وبنسب متفاوتة.

التصعيد مع إسرائيل

ما زال الفلسطينيون في غزة يعانون آثار الحرب الإسرائيلية الأخيرة، فما زالت ويلات الحرب ماثلة أمام ناظريهم، ولسان حالهم يتمنى أن تكون آخر الحروب التي يعاصرونها. وتمثلت التضحيات التي قدمها الفلسطينيون في الحرب التي امتدت إلى 51 يومًا، بفقدان ما يزيد على 2200 شهيد، بمن فيهم 538 طفلًا، و306 امرأة، وأصبح هناك 1500 طفل يتيم، وجرح أكثر من 11 ألفًا، بمن فيهم 1000 طفلٍ سيعيشون ما تبقى من حياتهم يعانون إعاقات دائمة، ودُمرت آلاف المنازل بين دمار كامل أو جزئي، وأضحى نحو 110 آلاف فلسطيني بلا مأوى، وفقد الكثير من الأعمال، كما قام ثلث عدد سكان غزة بالفرار من منازلهم في ذروة الحرب[5].

ومع مرور أكثر من ثلاثة أشهر على انتهاء الحرب الأخيرة، لم تشهد غزة تطبيقًا حقيقيًا، ولو طفيفًا، لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في القاهرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ فقد بقيت المعابر مغلقة إلا النزر اليسير، وتفاقم الوضع المعيشي في غزة، وتراكمت أزمات الوقود والغاز والكهرباء، وما زال الحصار محكمًا، بل زادت آثاره واتضحت معالمه بصورة أكثر قسوة. أما الإعمار فلم يشهد حركة ولو قليلة إلى الأمام، وما زالت إسرائيل تتحكم في دخول مواد البناء بكميات محدودة، وتجعل من إعادة إعمار ما تهدم في غزة مهمة تستغرق سنوات طويلة[6].

وباتت غزة، وفق شهادات وتقارير دولية وحقوقية، على شفا كارثة إنسانية في جميع النواحي؛ إذ وصلت البطالة إلى 50%، وتدهور الوضع الصحي والخدماتي والطبي بشكل كبير، وتحولت شواطئ القطاع إلى مجارٍ للصرف الصحي، وأصبحت المشكلة المركزية تكمن في الانقطاع المتكرر للكهرباء، وغياب أماكن السكن لآلاف الغزيين بعد أن هدمت بيوتهم خلال الحرب الأخيرة، في حين لم تصل أموال التبرعات التي تعهدت بدفعها الدول المانحة

---

[5] أورد هذه الإحصائيات النهائية "بيير كرهينبول"، المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، خلال اجتماع في عمّان ضم الدول المانحة والمضيفة، في 2014/11/19:

http://hala.ps/NewsDetails.aspx?Id=40992

[6] خالد وليد محمود، "إعادة إعمار قطاع غزة: السياقات والتحدّيات"، **تقييم حالة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014/11/12:

http://www.dohainstitute.org/release/fa8bca93-dbe0-4ae6-b921-a985093110d7

للقطاع في أعقاب تدهور علاقة السلطة بحماس.

لقد توقفت المفاوضات غير المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي تستضيفها القاهرة، لاستكمال تحقيق اتفاق وقف إطلاق النار بسبب اعتذار المصريين عن استضافتها لانشغالهم بالملف المتفجر في سيناء؛ ما يعني ارتهان تطبيق الاتفاق بالمزاج الإسرائيلي الذي يتعمّد بصورة واضحة إبقاء غزة تحت قاعدة "لا تحيا ولا تموت". وقد أوصل الوضع في غزة إلى حالة تشبه إلى حد بعيد سنوات الحصار الأولى 2007–2008. وقد تزايدت التهديدات التي يصدرها قادة حماس بين الفينة والأخرى عن قرب انفجار الوضع في غزة، بسبب التلكؤ الحاصل في فتح المعابر ورفع الحصار وإعادة الإعمار، وقد جاء ذلك على ألسنة معظم قادة الصف الأول في الحركة بصورة لافتة[7]. إنّ هذه التصريحات المتواترة دفعت بالفلسطينيين في غزة لطرح تساؤلات من قبيل: أين سيكون الانفجار، وضد من، وكيف سيكون شكله، وهل تعود حماس للحرب السابقة من جديد؟ كل هذه تساؤلات لم تقدم حماس إجابات وافية عنها، وأبقت جميع السيناريوهات متاحة، والتفسيرات ممكنة.

في المقابل، تطرح تهديدات حماس بانفجار الموقف في غزة بين طياتها تساؤلات مقلقة، من قبيل: هل الوضع الكارثي في غزة يحتمل حربًا جديدة اليوم في ظل النتائج المأساوية للحرب الأخيرة؟ وهل يبدو من الحكمة الذهاب إلى مواجهة عسكرية مع إسرائيل في وقت ينشغل الإقليم والعالم بملفات أكثر أهمية وخطورة؟ وإذا كان لدى حماس اقتناع بأنّ إسرائيل ليست وحدها التي تؤجل الإعمار وتواصل إغلاق معابر غزة، بل هي جزء من منظومة محلية وإقليمية، فهل سيكون من الخطأ لو ذهبت حماس لتفكيك هذه العقدة بيديها، بدلًا من اللجوء للمواجهة الميدانية؟

لقد أشار خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحماس، إلى أنّ عوامل مختلفة وأطرافًا متعددة، حالت دون ترجمت ما اعتبره "انتصارًا عسكريًا" في حرب غزة إلى المستوى المأمول من الإنجازات السياسية وتحقيق المطالب

---

[7] "أبو مرزوق: غزة على وشك الانفجار" **صفد برس**، 2014/11/21:
http://www.saffad.com/?p=122216
"الزهار لـ معا: إذا لم يرفع الحصار فلن نلتزم بما تم الاتفاق عليه"، **معا الإخبارية**، 2014/11/2:
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=736953
"الحية يحذر من انفجار غزة بوجه الاحتلال"، **إذاعة صوت الأقصى**، 2014/10/23:
http://mobile.alaqsavoice.ps/index.php?action=detail&id=143160

الشعبية. وطالب بتحمّل هذه المسؤولية بصفٍ وطني موحدٍ، في مواجهة التحديات والعقبات مع إدراك حجمها. وقال إنّ خيارات الحركة مفتوحة، وعلى رأسها المقاومة في كل الأرض المحتلة، من دون أن يحدّد غزة بالاسم، لأنّ الحرب الأخيرة أعطت رسالة واضحة للعالم، بأنّ غزة لا يمكن أن تظل تحت الحصار[8].

وتذهب الوقائع الميدانية في غزة باتجاه فرضية أن تتحول تهديدات حماس بتصعيد الموقف مع إسرائيل إلى حقيقة واقعة في ضوء عدد من المعطيات الميدانية، منها:

1. ارتفاع نبرة التصريحات السياسية لقادة حماس في المهرجانات التي أقامتها الحركة خلال الأسابيع الأخيرة لتكريم شهداء الحرب، وشهدت كما يبدو تهيئة للرأي العام بأنّ "الحرب لم تضع أوزارها بعد"، وأنّ الحركة لم توقع على اتفاق يحول بينها وبين استئناف القتال.

2. سماع الفلسطينيين في غزة بين يوم وآخر تجارب صاروخية يقوم بها الذراع العسكري لحركة حماس، وتخريج كتائب القسام لفوج جديد من مقاتليها تحت مسمى "الجيش الشعبي" أوائل تشرين الأول/ نوفمبر الماضي.

3. استمرار تحليق سلاح الجو الإسرائيلي بشكل مكثّف في أجواء القطاع بصورة لا تقلّ ربما عن أيام الحرب، من دون أن يلقي قذائف هذه المرة؛ ما يذكّر الفلسطينيين بأنّ الأمور لم تنته فعلًا.

4. استمرار المناوشات على الشريط الحدودي لقطاع غزة مع إسرائيل، بين الفلسطينيين وجيش الاحتلال، وإصابة عدد من الفلسطينيين واستشهاد مواطنٍ مؤخرًا شمال قطاع غزة، ومواصلة سلاح البحرية الإسرائيلي اعتداءاته على الصيادين الفلسطينيين في عرض البحر.

إنّ هذه المعطيات وغيرها تجعل الفلسطينيين يخشون تجدّد المواجهة القادمة مع إسرائيل، في ضوء عدم تحقق أي من مطالبهم التي توقعوا أن تتحقق فور انتهاء الحرب. ولعله من الإنصاف أن نشير إلى عدم توافر إجماع داخل حماس على خيار "الانفجار أو التفجير" للأوضاع داخل غزة، في ضوء ما تحدث به بعضهم عن إمكانية تجميد العمل العسكري عدة سنوات حتى يلتقط الناس أنفاسهم، وطرحِ آخرين إمكانية

[8] جريدة **الشرق** القطرية، 2014/11/9:
http://www.al-sharq.com/news/details/284888#.VHJfE9KsU0E

الدخول في مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل للتسهيل على الفلسطينيين في غزة، والمقصود هي مفاوضات خدماتية إدارية معيشية وليست سياسية، على الرغم من رفض حماس لها لاحقًا[9].

ومع ذلك، فإنّ أي قرار من حماس بتصعيد الموقف مع إسرائيل بسبب الإبطاء الحاصل في تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار يتطلب منها قراءة أكثر دقة للواقع الإسرائيلي اليوم، وهي ترى الشارع الإسرائيلي يزداد انزياحًا نحو اليمين، وبخاصة مع تصديق الحكومة الإسرائيلية على قانون الدولة اليهودية في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، واندلاع الهبة الشعبية في القدس والضفة الغربية.

إنّ التحذير المتواصل بانفجارٍ متوقعٍ في غزة لم يقتصر على قادة حماس فحسب، بل إنّ الجيش الإسرائيلي وجه تحذيرًا للمستوى السياسي من إمكانية تسبب واقع غزة الإنساني الكارثي بدفع حماس نحو التصعيد العسكري، ومن ثمّ انفجار غزة في وجه إسرائيل، لأنّ مصير ما وصفها بـ "قوة الردع" سيتآكل تحت ضربات الحصار المفروض على غزة في حال تبين لحماس أنّ الطريق الوحيدة المفتوحة أمامها لتغيير الوضع هو الحرب مجددًا مع إسرائيل، ولاسيما أنّ حماس ترمّم مخزونها الصاروخي، وزادت وتيرة التجارب التي أجرتها مؤخرًا باتجاه البحر. وبهذا، فالاستنتاج القائم هو أنّ القطاع على حافة الهاوية، إذا لم يتم تدارك الأمر، والعمل بسرعة لترميم غزة قبل أن يصبح ذلك العمل متأخرًا[10].

هنا يطرح السؤال: ألا تدرك الأطراف التي تمارس حصارها القاسي على غزة أنّ الأخيرة قد تتجه نحو الانفجار؟ ومن ثمّ، قد يجري خلط أوراق اللعبة من جديد، إلا إذا كان المقصود توجيه الانفجار داخليًا باتجاه حماس في غزة، وليس للخارج نحو إسرائيل أو السلطة الفلسطينية أو مصر. لقد دأبت حماس خلال الفترة الأخيرة على توجيه جميع فعالياتها الشعبية الاحتجاجية أمام مقار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في غزة، وقبالة معبر رفح، فهل يقتصر هذا الانفجار على مثل هذه المشاهد؟ وهل يتطور ذلك إلى فعل ميداني لا ترغب حماس فيه، لكنها قد تضطر إليه لأنها تشعر أن ليس لديها ما تخسره أمام الموت الذي يعانيه أهل غزة؟

---

[9] "حماس تتكر تصريحات أبو مرزوق: المفاوضات مع الاحتلال ليست سياستنا"، **زمن برس**، 2014/9/11:
http://zamnpress.com/news/59356

[10] رون بن يشاي، "غزة على وشك الانفجار"، **يديعوت أحرونوت**، 2014/11/22:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4594463,00.html

وثمة تطور مهم على صعيد العلاقة بين حماس وإسرائيل، وهو الدعوة لانتخابات إسرائيلية مبكرة؛ ما يعني رغبة فلسطينية إسرائيلية مشتركة في عدم الذهاب إلى التصعيد حتى لا تشكل أي مواجهة رفعًا لأسهم طرف ما لدى الجمهور الإسرائيلي. ولذلك تزايدت في الأيام الأخيرة كميات مواد البناء التي تدخل غزة من المعابر الإسرائيلية، وهي ليست بالقدر المطلوب، ولكنها أكثر مما سبق بصورة نسبية.

القطيعة مع مصر

ربما لم تكن غزة بحاجة إلى مشاكل إضافية من شأنها أن تزيد العلاقة توترًا مع مصر، ولاسيما أنها شهدت نوعًا من التحسن النسبي عقب انتهاء الحرب الأخيرة من خلال توافد بعض قيادات حماس إلى القاهرة، وتجدّد خط التواصل الأمني بينهما بعد انقطاع طويل أعقب إطاحة حكم الإخوان المسلمين في صيف 2013.

وجاءت العملية الدامية التي استهدفت جنودًا مصريين في سيناء أواخر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي لتصيب العلاقة التي تحسّنت نسبيًا بين حماس ومصر بانتكاسة كارثية في ضوء جملة من الخطوات قامت بها الأخيرة تجاه غزة:

1. شنّ حملة دعائية إعلامية غير مسبوقة ضد غزة وحماس، واتهامها مباشرة بالتورط في تنفيذ عملية سيناء الأخيرة خصوصًا والتدخل في الشأن المصري عمومًا، واستخدام مفردات قاسية كفيلة بإشاعة أجواء من الكراهية ضد الأشقاء. وعلى الرغم من أنّ هذه التهم تم تكرارها سابقًا، فإنها لم تثبت تجاه أحد.
2. المباشرة بإقامة المنطقة الأمنية العازلة على الحدود المصرية – الفلسطينية بين سيناء وغزة، بطول 14 كيلومترًا، وعمق 500 متر بصورة أولية، وقد تجري زيادتها لتصل إلى 1000 متر؛ ما يعني القضاء على ما تبقى من أنفاق تجارية تشكّل متنفسًا لأهل غزة الذين يعانون الحصار الإسرائيلي.
3. إغلاق معبر رفح بصورة محكمة منذ 30 يومًا من دون سببٍ يذكر؛ ما أسفر عن تزايد أعداد العالقين الفلسطينيين في الأراضي المصرية ممن أنهوا أعمالهم في الخارج، ويريدون العودة إلى غزة، وزاد عددهم

على ستة آلاف مواطن، وعدم تمكن عددٍ مقاربٍ من مغادرة غزة لقضاء مصالحهم في الخارج[11].

4. الدخول في عددٍ من الدعاوى قضائية ضد أهل غزة، ومن بينها النظر في دعوى حظر كتائب القسام، وضمّها للائحة الإرهاب، ودعوى شبيهة بإغلاق معبر رفح كليًا، والتوجه لسحب الجنسية المصرية من 24 ألف فلسطيني حصلوا عليها وفق إجراءات قانونية صرف.

وعلى الرغم من إدانة حماس العمليات التي تستهدف الجيش المصري في سيناء، واستعدادها لتقديم جميع المعلومات الأمنية اللازمة للأمن المصري، ومنع التسلل من غزة وإليها عبر الأنفاق، وتفهمها للإجراءات المصرية على الحدود، فإنّ السلطات المصرية اتخذت القرار المسبق باتهام الفلسطينيين في غزة بالمشاركة والتخطيط والتواطؤ في أحداث سيناء.

ومع ذلك، فقد بدت حماس طوال الفترة الماضية راغبة فعلًا في طي صفحة الماضي القريب حين أبدت موقفًا حادًا ضد الانقلاب في مصر ومناصرة الإخوان المسلمين. ومع ذلك، كان لاندلاع الحرب الإسرائيلية الأخيرة دور كبير في تجاوز الطرفين خلافاتهما، ولو مؤقتًا، وبدء صفحة جديدة بينهما، عبر تأكيد حماس رسميًا تطوير علاقتها مع مصر بعد الواقع الجديد فيها، ومحاولة الفصل بين انتماءاتها الفكرية والأيديولوجية وعلاقتها بالإخوان المسلمين من الناحية المعنوية والتعبوية، وبين حكمها لغزة وما يتطلبه من تسوية للعلاقات مع صانع القرار المصري.

إنّ التحليل السائد في حماس هو أنّ ما يجري على الحدود المصرية – الفلسطينية في سيناء يتعلق أولًا بالشأن المصري الداخلي؛ فهي لا تتدخل فيه، ويتعلق ثانيًا بقطاع غزة ويؤثر فيه سلبيًا، وهي تراه غير مقبولٍ لأنه يؤدي إلى مزيد من تفاقم أوضاعه ويزيد حالة الحصار والمعاناة.

لكنّ تزايد الحملة المصرية الأخيرة ضد غزة، ووصولها حدّ اتهام خالد مشعل بالتورط الشخصي في عمليات سيناء، يجعل من الموضوعية عدم التفاؤل بمستقبل واعد للعلاقات المصرية مع غزة. وعلى العكس من ذلك، فإنّ التوتر هو سيّد الموقف، وقد تخرج حماس، والتي التزمت الصمت بداية الأمر وحاولت ضبط

---

[11] "6 آلاف عالق بمصر ومقترح لترحيلهم عبر إيرز"، **وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام**، 2014/11/16:
http://alray.ps/ar/index.php?act=post&id=128329

النفس حتى الآن، عن صمتها في سلوكٍ غير مسبوق. فقد اتهمت حماس مصر بالتخلي عن الملفات المتصلة باتفاق التهدئة مع إسرائيل، ولم تتحرك في أيٍ منها، في ظل حملة ظالمة تقودها بعض وسائل إعلامها وقضائها ضد حماس والفلسطينيين في غزة، وكأنّ الهدف هو خنق فلسطينيي غزة باستخدام مبرر وجود إرهابيين في سيناء، مع أنّ اتصالات مسؤولي المخابرات المصرية مع قادة حماس في غزة تؤكد عدم وجود أي علاقة لهم بما يحصل في سيناء[12].

وقد كادت أن تبدأ وسائل الإعلام التابعة لحماس في غزة حملة دعائية مضادة للحملة المصرية أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر، لكنها توقفت في اللحظات الأخيرة بعد اتصالات جرت بين الجانبين، رغبة في تجنب مزيد من التوتر.

ولا يبدو أنّ حماس تمتلك العديد من الخيارات في العلاقة مع مصر، لكنها تتحسب للأسوأ، على الرغم من أنّ غزة فيها من سوء الأوضاع ما يكفيها. ومع ارتفاع نبرة الحركة أمام الاتهامات المصرية، فإنها قد تبقي على "شعرة معاوية" مع القاهرة، وهي تعلم أنّ شريان الحياة لغزة يمر عبر مصر، مهما كان من يحكمها. لكنّ المستجدات الأخيرة على طول الحدود مع سيناء قد تدفع بالعلاقة لمزيد من التوتر؛ إذ أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي أنه لن يسمح بأن تكون سيناء منطقة تهدد أمن إسرائيل؛ ما اعتبرته حماس أنه تلميح لمحاربة تهريب السلاح من سيناء إلى غزة[13].

تُقلق أهل غزة القطيعة المرشحة للتفاقم بين حماس ومصر وانعكاسها على أوضاعهم المعيشية والحياتية، سواء ما تعلق بالقضاء النهائي على أنفاق البضائع التجارية، ونفاد الكثير من البضائع، وارتفاع أسعارها، أو تقييد الحركة مع مصر بسبب إغلاق معبر رفح، وهو ما من شأنه ممارسة مزيد من الضغط على حماس التي تمسك بزمام الأمور في القطاع على الرغم من استقالة حكومتها السابقة.

ويزداد سوء علاقة حماس مع مصر صعوبة مع غياب أي وساطة إقليمية أو محلية يمكن لها أن تجسر الهوة في مواقف الطرفين. وعلى العكس من ذلك، فالإقليم منشغل بملفات أكبر وأخطر، وربما لا تحتل غزة

---

[12] "البردويل: مصر تخلت عن دورها في التهدئة"، المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/11/23:
https://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=166790

[13] "لقاء السيسي مع قناة فرانس 24"، **فرانس 24**، 2014/11/20: http://goo.gl/XDdYUD

ومعاناتها حيزًا مهمًا في اهتمامات صناع القرار فيه، وربما أنّ حلفاء حماس في الإقليم، وتحديدًا قطر وتركيا، لن يستطيعا في الأيام القادمة التدخل لرأب الصدع بين غزة والقاهرة، لاعتبارات تخص الدوحة وأنقرة، مع تعاطفهما الواضح مع معاناة غزة.

كما يخشى الفلسطينيون في غزة أن يؤدي الوضع المتفجر في مصر بين قوات الأمن والجيش من جهة، والمسلحين من جهة أخرى، إلى تأثر قطاع غزة بصورة سلبية في ضوء الإعلان عن بيعة "كتائب أنصار بيت المقدس" الناشطة في سيناء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وإطلاق اسم "ولاية سيناء" عليها. ووصلت الخشية في غزة أن تتحول سيناء شيئًا فشيًا إلى ما يشبه المنطقة الخاضعة بصورة كبيرة لسيطرة المسلحين، وتراجع سيطرة الدولة المصرية عليها، كما هو الحال في محافظة الرقة السورية؛ ما يعني عدم التنقل بين قطاع غزة وإليه إلا من خلال معابر إسرائيل. وبهذا، يعود الفلسطينيون إلى هذه المعابر بملء إرادتهم!

وعلى الرغم من إبداء حماس حسن النية في أكثر من ملف لتحسين العلاقة مع مصر، لكنّ التطورات الميدانية الأخيرة على الحدود، واستمرار الجيش المصري في توسيع المنطقة العازلة، دفع حماس للإعلان أكثر من مرة عن شبه توقف في التواصل مع المصريين مع عدم توافر رغبة – كما يبدو – لديها بزيادة التوتر مع القاهرة، فيما فتحت الأخيرة معبر رفح بصورة استثنائية لإعادة العالقين من الأراضي المصرية إلى غزة، بعد إغلاق دام أكثر من 30 يومًا.

خاتمة

ينتقل الوضع القائم في قطاع غزة من سيء إلى أسوأ، ولم يعد يعلم الفلسطينيون نهاية لهذه المعاناة المتفاقمة مع تعدّد مصادرها الداخلية والخارجية: السلطة الفلسطينية، وإسرائيل، ومصر. ولا يبدو أنّ الأيام القادمة تحمل بشائر فرج للفلسطينيين في غزة، لأنّ حسابات الأطراف الثلاثة لم تتغير بعد، وربما يزداد تعقدها عبر مزيد من الحصار والتلكؤ المتعمّد في إعادة الإعمار، وهم بهذا، يرون حماس تدفع أثمانًا كبيرة من شعبيتها بسبب عدم تحقيق أهداف الحرب التي خاضتها، كما يرغبون في إغراقها بمزيد من المشاكل والأزمات، حتى

لو دفع ثمنها المشردون في العراء، طمعًا بأن تقدم حماس تنازلات كبيرة لمنح غزة أسباب الحياة في حدها الأدنى.

1. إنّ المصالحة الفلسطينية تسير ببطء، ويدفع الفلسطينيون في غزة ثمن ذلك؛ مثل الموظفين الذين تحوّل جزء كبير منهم إلى مستفيدين من خدمات الشؤون الاجتماعية؛ أي انضمامهم إلى "العائلات المستورة" وربما "المسحوقة" بسبب عدم صرف الرواتب لعدة أشهر. ولا يضمن أحد ما الذي قد يقدمون عليه من احتجاجات داخلية في غزة، أو ربما الدخول في حالة من العصيان المدني، وامتناعهم عن التوجه لأعمالهم، وهو ما قد يأخذ القطاع إلى حالة من الفوضى التدريجية.

2. تتصاعد التهديدات بانفجار الأوضاع في غزة تجاه إسرائيل، وتبدو تكلفة ذلك باهظة هذه المرة، في ظل غياب التواصل بين حماس وإسرائيل، ولو بصورة غير مباشرة، واقتصار العلاقة على التهديد والتهديد المضاد.

3. أما الوضع بين غزة ومصر، فهو مرشح كما يبدو لمزيد من التوتر والتدهور، إن لم يتم وقف الآلة الدعائية الموجهة لاستهداف الفلسطينيين وغزة وحماس. وربما لا يتكهن أحد بمدى قدرة الفلسطينيين على التحمّل جراء إبقاء معبر رفح مغلقًا، ونتيجة القضاء على ما تبقى من الأنفاق التجارية، والمباشرة الفعلية بإقامة المنطقة العازلة على حدود غزة، وتأثيراتها الأمنية المتوقعة.

أخيرًا، إذا كانت الأطراف المشاركة في معاناة غزة لن تحدث ثغرات في جدار الحصار المفروض عليها، بل قد تمعن في فرض المزيد من الحصار وإحكامه لأغراض تخصها وأملًا بإحداث انقلاب اجتماعي شعبي فلسطيني على حماس، فإنّ ذلك يتطلب من حماس التفكير بحلول خلاقة بعيدة عن الرتابة التي امتاز أداؤها السياسي بها في الفترة الماضية؛ فالمرحلة حرجة، وتدفع غزة وأهلها يوميًا أثمانًا تفوق قدرتهم على التحمّل.